http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1517) السنة السادسة - الثلاثاء (26) ايار 2009

على الرغم من مخاوفهم الامنية

عـودة ٧٠٠ ألـف لاجـئ عـراقـي الـى الـبـلـد

بغداد / المدى

في ظل الأزمـة الاقتصادية وقصور قوانين اللجوء عن الاستجابة لحاجات الآلاف من اللاجئين العراقيين الذين أخـذوا يتدفقون على الـولايـات المتحدة خـلال السنوات الأخيرة.حذر تقرير لصحيفة الواشنطن بوست من استمرار تدهور أوضاع اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة، ونقل التقرير عن مسؤولين في منظمات تعنى بتأهيل اللاجئين في الولايات المتحدة، تأكيدهم أن أكثر من ٣٠ بالمائة من اللاجئين العراقيين يواجهون الآن مخاطر التشرد.

وأوضح روبرت كاري نائب رئيس هيئة الإنقاذ الدولية، إحدى المنظمات التي تعنى بشؤون اللاجئين في الولايات المتحدة، أن المنظمة تقوم بتدريب أعداد من اللاجئين العراقيين على كيفية تقديم الطلبات للحصول على المساعدات الحكومية المخصصة للمشردين.

وبيّن كاري أن منظمته تقوم بمساعدة أربعة آلاف لاجئ عراقي كل عام، للحصول على وظائف تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم في توفير مستلزمات المعيشة والسكن خلال ستة أشهر، مضيفا أن ٧٥ بالمائة منهم كانوا ينجحون في الحصول على عمل، غير أن إحصاءات الأشهر الأخيرة من العام الماضي أشارت إلى أن نسبة اللاجئين الذين يتمكنون من الحصول على وظائف عبر المنظمة انخفضت بشكل كبير.

وأكدت ناشطة في مجال اللاجئين أن العديد من اللاجئين العراقيين يواجهون صعوبات معيشية كبيرة حاليا، مشيرة إلى أن أعدادا من الذين عملوا مترجمين مع القوات الأميركية في العراق لا يستطيعون الآن الحصول على فرصة عمل.

وقالت إن حملة الشهادات من اللاجئين يعتبرون أنفسهم محظوظين لحصولهم على وظائف في مجال المستلزمات المنزلية ومطاعم الوجبات السريعة .

وتشير إلى أن بعض اللاجئين العراقيين من الذين عملوا مع الحكومة الأميركية في العراق، يعتقدون أن الولايات المتحدة مدينة لهم، وأنهم يستحقون معاملة من نوع خاص، بيد أن برامج اللجوء في الولايات المتحدة لا تميز بين لاجئ وآخر.

ونقل تقرير الصحيفة عن نزار جودي وهو لاجئ عراقي يقطن في مقاطعة فيرفاكس في ولاية فرجينيا قوله إن مجيئه إلى الولايات المتحدة كان خطأً كبيرا ، إذ ليس لديه الآن إلا أن يتقدم بطلب لإسكان عائلته في ملجأ للمشردين، الأمر الذي يعتبره جودي مذلا.

وكان جودي قدم إلى الولايات المتحدة ربيع ٢٠٠٤، واحتفت به الأوساط السياسية والعسكرية في البيت الأبيض والبنتاغون باعتباره دليلا على أن قرار الحرب والإطاحة بالرئيس السابق كان قرارا صائبا.

وكان جودي قد تعرض إبان حكم النظام العراقي السابق لبتر يده اليمنى وعلّقت جبهته بعلامة أكس لتعامله بالدولار آنذاك.

وأفاد تقرير الصحيفة بأن المعنيين بشؤون اللاجئين في الولايات المتحدة يرون أن الحكومة الأميركية ملزمة أخلاقيا بقبول ما يزيد على مليوني لاجئ عراقي نزحوا من العراق خلال السنوات التي أعقبت الحرب عام ٢٠٠٣، مشيرين إلى أن العديد من هؤلاء تعرضوا للاضطهاد بسبب ارتباطهم بالولايات المتحدة.

بيد أن قوانين اللجوء التي لم يطرأ عليها أي تغيير منذ ٣٠ عاما، حسب الصحيفة، تمثل إحدى المشاكل التي تحول دون تحسين أوضاع اللاجئين العراقيين في الولايات المتحدة.

من جانب اخر وحول عودة اللاجئين الى العراق أكد مسؤول أممي عودة أكثر من ٧٠٠ ألف لاجئ من أنحاء العالم إلى العراق، في وقت أعرب مسؤول في وزارة الداخلية عن مخاوفه من مخطط إرهابي لإفشال إعادتهم إلى بلادهم.

حيث اكد حمزة لبيب المسؤول في الأمم المتحدة عن شؤون اللاجئين لـ«العربية.نت» إن الحملة التي نظمتها الحكومة لإعادة اللاجئين في الخارج والداخل أفلحت حتى الآن في إقناع نحو ٧٣٤ ألف مواطن عراقي بالعودة إلى الوطن من أصل ٢ مليون و٨٧٠ ألف مهاجر، فضلا عن ٧٢٠ ألف شخص من مهجري الداخل.

ووصلت أعداد طالبي اللجوء من العراقيين منذ العام الماضي وحتى الآن إلى نحو ٢٨ ألفا، لترتفع أعداد طالبي اللجوء الذين عرضت قضاياهم على مؤتمر الاتحاد الأوروبي حول أوضاع اللاجئين العراقيين الذي عقد في بروكسل الشهر الماضي إلى ٣٦ ألف طلب.

ووفقا للمسؤول الدولي لبيب، فإن قلة الموارد المالية لمكتب شؤون اللاجئين، وتخلي بعض الدول عن دورها في دعم الصندوق المخصص لمساعدة هؤلاء يعدان من أبرز الأسباب التي تقف وراء تردي أحوال العديد منهم، سواء أولئك الذين نتمكن وفق إمكاناتنا من الوصول إليهم أم الذين نعجز عن مدهم بما يحتاجون إليه من أموال ومعونات».

ولم يعلق على أوضاع ١٨٠ شخصا من اللاجئين العراقيين قررت الدنمارك طردهم من أراضيها، وهم الذين ما زالوا يعتصمون في أحدى الكنائس في كوبنهاغن، احتجاجا على القرار، إلا أنه قال إن حماية هؤلاء، سواء كانت هجرتهم ضمن القانون أم خارج القانون تقع على عاتق المجتمع الدولي الذي يجب أن يتعاون في إيجاد الحلول الميسرة لهم.

ومن جهته، يقول العقيد في غرفة عمليات وزارة الداخلية -عبد الجليل ناصر إن الانفجارات الجديدة في العراق كانت بفعل عناصر إرهابية، واستهدفت منازل ٥ عوائل، ٣ منها مسيحية، عادت إلى مساكنها بعد هجرة قسرية، وقد شخصنا العناصر المجرمة ونحن في طريقنا للقبض عليهم.

وأكد وجود مخطط إرهابي يقود حملة مضادة لعودة المهجرين إلى إحيائهم، وقال: نأمل أن تتفهم العوائل التي عادت أو التي تخطط للعودة أنّ الصراع بين الخير والشر ليس مزروعا بالورود دائما، بل هو طريق وعر وعلينا جميعا أن نتعاون لإفشال تلك المخططات.

وفي الشارع العراقي، يتحدث الحاج سلمان خليل مختار - مالك إحد المحال في حي الدورة ، عن سيناريو التهجير القسري- بقوله: هناك أشباح لا نعرفهم يطرقون أبواب الضحايا الذين يقررون ترحيلهم فيكتبون عبارة (ارحل من هذه الدار سالما وإلا...) وتوضع الرسالة التي تحمل هذه العبارة عادة في ظرف إلى جانب رصاصة بندقية، وهناك توقيت محدد للإنذار الذي يوجهه هؤلاء إلى الضحايا، ولا ينتظر من يصله هذا التهديد عادة حتى بزوغ الشمس إذ يترك المسكن وما فيه ليبدأ رحلة الهجرة إلى المجهول.

وتروي الحاجة سليمة شرهان -أم طالب- قصة لجوئها: رفض أشقائي أن أقاسمهم السكن في المنزل الذي يملكونه في منطقة بغداد الجديدة بعد أن تركنا بساتيننا العامرة بأنواع الفاكهة في محافظة ديالى ، عندما هاجمنا المسلحون ليلا، فتقاسمنا عربة سكك حديدية قديمة، هي واحدة من عشرات العربات التي يتكون منها مخيم اللاجئين شمال بغداد مع عائلة ابن عمي.

ومن ناحية أخرى، يقلل المدير العام في وزارة الهجرة والمهجرين خليل صبري من وطأة الهجرة وظروفها القاهرة، ويقول: تعمل جميع أنشطة الدولة على عودة المهجرين داخل وخارج البلاد إلى بيوتهم، بعد التحسن الكبير في الوضع الأمني، وقد سيرنا قوافل برية وأخرى جوية وتحملنا نفقات عودة الآلاف من المهجرين، ولم تتوقف المساعدات المختلفة التي توزع على المهجرين بما في ذلك تسهيل دراسة أبنائهم ومنحهم الأسبقيات في كل شيء تكون الدولة طرفا فيه من الخدمات المختلفة.

مصادر برلمانية: توقع تغيير حكومي يشمل عددا من الوزارات

بغداد / وكالات

في الوقت الذي يستعد البرلمان لسحب الثقة من وزير التجارة عبد الفلاح السوداني على خلفية اتهامات للوزارة بالفساد المالي والإداري، رجحت مصادر مطلعة أن تطال قائمة تغييرات وزارية يعتزم رئيس الوزراء نوري المالكي إجراءها عددا من الوزراء الذين تتهم وزاراتهم بالفساد أيضا ومنها المالية والنفط. وشدد المالكي على ضرورة إجراء تعديلات وزارية وفق ثلاثة أسس سيعتمدها خلال شروعه بإجراء التعديل الجديد، في خطوة تهدف إلى تحسين أداء الحكومة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، في وقت بدأت الكتل النيابية بحوارات بشأن دعوات التغيير، بعد ترحيبها بهذه المساعي.

وفي هذا الاتجاه أوضح النائب عن الائتلاف الموحد، جلال الدين الصغير، بأنه لا توجد تفصيلات حول عملية التغييرات الوزارية التي تنوي إجراءها الحكومة.

وأكد ردا على سؤال فيما إذا تم إجراء تغيير على وزارتي المالية والنفط، قائلاً ان أصل التبديل لا يقلقنا، بقدر ما يقلقنا الذي سيأتي بديلاً عنهم، فهل يستطيع أن يحل المشكلة الوزارية.

وقال ليس لدينا حول هذا الموضوع قداسات معينة لمن يوجد في هذه الوزارة أو تلك، موقفنا يأتي باتجاه من سيأتي ليحل المشكلة، سيما وأن بعضها لا يتعلق بالوزراء، لكن بطبيعة القوانين والنظام الذي تسير عليه الوزارة نفسها.من جهته قال عباس البياتي النائب عن الائتلاف الموحد، إن هناك توجها لتعديل وزاري محدود في الحكومة، وأكد ان التعديل يراد منه إعطاء جرعة اكبر للأداء الخدمي لوزارات الحكومة. مبيناً ان التعديل سيشمل عدداً من الوزارات على اختلاف الكتل الممثلة في الحكومة. وعما إذا كان التعديل سيشمل وزير التجارة على ضوء اتهامات بالفساد التي طالت وزارته، أوضح البياتي ، ان التعديل الوزاري ينبغي ان يجري على خلفية القصور في الأداء وليس على خلفية الفساد الذي يعتمد مسارا معينا للتعامل.

ورجح رئيس لجنة النزاهة البرلمانية صباح الساعدي في تصريحات صحافية ان ينال مقترح حجب الثقة عن وزير التجارة الأغلبية المطلقة فيما يتمسك حزب الدعوة . تنظيم العراق بوزيره عبد الفلاح السوداني. ولكن الساعدي اعرب عن اعتقاده بان يتم سحب الثقة عن وزير التجارة عبد الفلاح السوداني في اول جلسة تحدد للتصويت على ذلك.

وقال انني على ثقة ان مجلس النواب سيسحب الثقة عن وزير التجارة بسبب قناعة اغلب النواب بان اجابات السوداني لم تكن مقنعة وان لدينا الاصوات الكافية لذلك.

وعن عدم وجود فقرة سحب الثقة عن السوداني في جلسة اليوم ، قال الساعدي ان هيئة الرئاسة هي التي تحدد جدول الاعمال وان النظام الداخلي يشير الى انه بعد اسبوع من الاستجواب وجمع تواقيع ٥٠ نائبا يطرح موضوع سحب الثقة للتصويت .

واضاف انه في حالة عدم التصويت اليوم فمن المتوقع ان يتم سحب الثقة عن الوزير في جلسة غد.

وكان الساعدي قام في الاسبوع الماضي باستجواب وزير التجارة عبد الفلاح السوداني على خلفية قضايا فساد اداري واعلن الساعدي ان هناك ١٠١ من النواب يؤيدون سحب الثقة عن السوداني.

فيما أشار برلمانيون إلى وزير النفط حسين الشهرستاني كأحد الوزراء المستهدفين بالتعديل المرتقب. ويواجه الشهرستاني انتقادات لإدارته للوزارة وبطء تنمية القطاع النفطي وتراجع الإيرادات النفطية. وكانت لجنة برلمانية قد دعت الشهرستاني إلى تقديم استقالته تلافيا لعرض أدلة تدين الوزارة بالفساد الإداري.

من جانبها تعتزم الحكومة إطلاق حملة وطنية شاملة لمكافحة الفساد الاداري والمالي الذي وصل إلى مستويات خطيرة، جعلت من العراق، حسب تقرير منظمة الشفافية الدولية عام ٢٠٠٨، ثالث بعد الصومال ومنيمار - أكثر الدول فساداً في العالم بين ١٨٠ بلداً.

على الرغم من أن الحكومة العراقية سجلت اعتراضات على تقرير منظمة الشفافية الدولية الا أنها تقرّ بضرورة ملاحقة المفسدين الذين يتسببون في متاعب للمواطنين والدولة ولابد من شن حملة كبرى شبيهة بالعمليات العسكرية التي تنفذ ضد الخارجين على القانون وتنظيم القاعدة الارهابي.

ويرى رئيس الوزراء نوري المالكي ان هؤلاء المفسدين لا يختلفون عن مَن سرق الصاغة في منطقة الطوبجي أخيراً.. اذ ان كليهما يسرقان ولابد من تخليص البلد من شرورهم.

وقال عضو لجنة الامن والدفاع في البرلمان عبدالكريم السامرائي: ستتم عملية الاستجواب للوزراء الذين لديهم مؤشرات على وجود فساد في وزاراتهم التي يديرونها.

اما النائب عامر ثامرفقد قال ان استجواب المسؤولين ومحاسبتهم وسحب الثقة عنهم من قبل مجلس النواب ياتي من اجل حماية المال العام من الاستنزاف.موضحا ان البرلمان مؤسسة ديمقراطية وتعد الجسر الذي يربط الدولة بالمجتمع من خلال القيام بوظيفته الرقابية والتشريعية بالشكل الذي يؤدي الى تقوية قيم المحاسبة والشفافية وسيادة القانون.مبينا ان الفساد ينتشر عندما يكون هناك خلل وضعف في النظام السياسي والاجتماعي والقانوني ، وعندما تكون مؤسسات الدولة والبرلمان والقضاء والمجتمع المدني غير فعالة ، وعند غياب مبدأ المساءلة للحكومة والمسؤولين .وان للفساد نتائج وخيمة على الدولة والمجتمع . فهو يؤدي الى تقويض الحكم وانهيار سيادة القانون وزعزعة ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة ويتسبب في اتساع دائرة الفقر وصنع الحقد الاجتماعي بين افراد المجتمع وتدني مستوى الخدمات وعدم دخول المستثمرين.

ووصلت حالات الفساد الاداري الى مدى أوسع، عندما قام أشخاص بتزوير شهادات دراسية عليا في مجالات الماجستير والدكتوراه والدراسة الاعدادية، للحصول على وظائف حكومية عليا، وقيام آخرين بذلك لاغراض القبول في الجامعات العراقية رغم انهم لا يملكون اي مؤهل دراسي.

واستغل اخرون قرار الحكومة العراقية بفتح المجال لإعادة المتضررين السياسيين لوظائفهم، فدخلت من هذا الباب أعداد كبيرة من الاشخاص رغم انهم ليسوا سياسيين او موظفين سابقين في الدولة وزوروا كتبا رسمية وتمت اعادتهم للوظيفة ودفعت لهم مستحقات مالية كبيرة عن السنوات الماضية.

وبحسب تقارير عراقية، هناك عدد من الوزراء العراقيين وكبار المسؤولين في الحكومات المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ثبت تورطهم في عمليات فساد إداري وسرقة أموال الدولة قبل أن يفروا الى خارج البلاد.

كما ان ضعف الدورين الرقابيين، الامريكي والعراقي، على الاموال التي صُرفت على عمليات البناء والإعمار في بعض المشاريع قد تسببَ في إهدار ملايين الدولارات على مدى الخمس سنوات الفائتة وصُنفت تلك الاموال على انها ضائعة حيث اكدت لجنة لمراقبة الحسابات ان صفقة بقيمة ٩٠٠ مليون دولار منحها الجيش الاميركي لبناء قصور للعدل وسجون ومنشآت للشرطة في العراق شهدت على ما يبدو تبذير ملايين الدولارات.

واظهرت عملية المراقبة التي تولاها ستيوارت بوين المفتش العام الخاص للعراق الذي عينه الكونغرس الاميركي ان شركة بارسونز ديلاوير لم تنفذ سوى ثلث مشاريع البناء ال ٥٣ المقررة في العقد.

وجاء في هذا التقرير: رغم ان الفشل في القيام بجزء من العمل امر مفهوم بسبب طبيعته المعقدة والبيئة غير المستقرة في العراق على الصعيد الامني فان ملايين الدولارات في هذا العقد قد تبددت على ما يبدو في مشاريع غير منجزة او توقفت او اهملت.

واضاف التقرير ان اكثر من ١٤٢ مليون دولار انفقت في مشاريع اوقفت او مشاريع الغيت حتى لو ان بعضا منها انجز في وقت لاحق.

واوضح تقرير مراقبة الحسابات ان بناء سجنين شيد قسم منهما قد الغي.

وقد انجز احدهما في الناصرية في وقت لاحق متعهد آخر لكن الثاني في خان بني سعد سلم غير مكتمل الى الحكومة العراقية التي لا تنوي استعماله كما قال التقرير، الذي يؤكد ان ٤٠ مليون دولار انفقت حتى الان على هذا السجن.

وخلص التقرير الى القول ان المبلغ الاجمالي الذي انفق حتى اليوم على هذا المشروع يمكن ان يكون في نهاية المطاف قد بُذّر لأن الحكومة العراقية لا تنوي حتى الان انهاء بناء السجن او استخدامه.

ورغم ذلك تلوح في الافق بوادر الحرب على الفساد من خلال موجة إقالات لمسؤولين في بعض الوزارات ومَطالب اخرى بإستجواب وزراء تحوم حولهم شبهات الفساد او الضعف والتلكؤ في الأداء.

وبهذا الصدد كشف عضو لجنة النزاهة في البرلمان كمال الساعدي، أن هناك مسؤولين يعملون في بعض الوزارات يقومون بعمليات فساد إداري دون أن يخلفوا أدلة وراءهم، نافيا أن تكون كتلة الائتلاف تغطي على بعض الوزراء المفسدين الذين ينتمون إليها.

وقال الساعدي ، إن بعض الفاسدين الذي يعملون في بعض الوزارات يقومون بعمليات فساد إداري بطريقة لا تمسك عليهم أوراق تثبت تورطهم في هذه الأعمال لأنهم يقومون بها بطريقة محترفة، واصفا هؤلاء بأنهم مختصون بعمليات الفساد الإداري.

وأوضح الساعدي، إننا نعلم أن هناك بعض المسؤولين المفسدين إلا أننا لا نملك الأدلة التي تدينهم وتحيلهم للمحاكمة، وفي نفس الوقت لا نستطيع السكوت على عمليات الفساد الإداري التي يقومون بها.

مصير المفقودين في العراق يظل هاجس اهلهم

تقرير : كريستوف بانكيرت
ترجمة : عبد علي سلمان

خلال العنف الطائفي الذي ضرب العراق قبل ثلاث سنوات ، خرج ابن السيدة انعام دحام لشراء الخضروات ولم يعد بعدها ابدا ، ومنذ ذلك الحين انفقت السيدة انعام كل مدخرات العائلة في محاولتها للعثور على ابنها المفقود ، الذي كان يمضي ايامه باحثا عن القطع المعدنية المرمية في شوارع بغداد برفقة ابيه . وقد ذهبت الى السجون الامريكية الكبيرة والمقابر الصغيرة في المدن العراقية . وحالها حال المئات من الاشخاص ومعظمهم من النساء المرتديات عباءات سوداً، تنتظر بصبر في صفوف خارج الدوائر الحكومية آملة بالحصول على اخبار جديدة من الموظفين الحكوميين . ولكن لم يتحقق أي شيء، وبعد كل هذه الفترة الطويلة لأحد يستطيع ان يقول لها ان كان ابنها حيا او لا .

واثـنـاء تمعنها في المئـات من الصور الخاصة بالجثث المجهولة الهوية في مشرحة الطب العدلي قالت السيدة انعام مبررة بحثها الذي لم يتوقف « كل ما اريده هو ان اعثر على اي دليل ، اريد فقط ان أبني له قبرا لكي ازوره « وقد شاهدتْ بحدود ربع الصور قبل ان تغادر يائسة من الاستمرار في رؤية بقية الصور.

وقد سُجّل عشرة آلاف عراقي كمفقودين منذ الغزو الامريكي للعراق قبل ست سنوات ، على الرغم من ان الحكومة العراقية تعترف انه من المحتمل ان تلك الارقام لاتمثل الا جزءا من الرقم الفعلي . وهناك اعتقاد بان معظم المفقودين قد اصبحوا في عداد الاموات . ولكن حتى اولئك المفقودين الذين تم العثور على جثثهم لم يتم تحديد هوياتهم بسرعة .ويقول الدكتور منجد صلاح الدين مدير مشرحة الطب العدلي المركزية في بغداد ان « موظفيه عملوا بجد لتحديد هوية ٢٨ ألف جثة من عام ٢٠٠٦ الى ٢٠٠٨ .

وقد قيدت فظاعات الحرب والفقر الذي جلبته معها نشاطات الحكومة. والبعض من الجثث كانت ممزقة واصبح من الصعب التعرف عليها ، والموارد المالية قليلة لتوظيف عاملين في التحقيقات الجنائية لغرض التعامل مع كل هذه القضايا. وقد طالبت العوائل الحكومة العراقية بان تقوي همتها لحل هذه القضايا ، علما ان مجموعات مثل الصليب الاحمر الدولي قد انخرطت في هذه القضايا . ويقول السيد ذبيح فاخر الناطق الرسمي باسم اللجنة العالمية للصليب الاحمر « ان مشكلة المفقودين مشكلة كبيرة فمن حق العوائل ان تعرف ، والحكومة العراقية عليها التزامات بان تساعد في الكشف عما جرى لاحباء هذه العائلات «.

في بعض الحالات فان بعض المفقودين قد تم اختطافهم وافرج عنهم بعد دفع الفدية ، والبعض الاخر عُثر على جثثهم بعد سنوات على اختفائهِم وذلك بعد التقاطهم من الانهار أو اخراجهم من القبور الجماعية التي يتوالى اكتشافها كل بضعة اسابيع.

ويقول اقارب مفقودين ان نقص المعلومات من قبل الحكومة يتركهم في متاهة، فهمٍ لا يرغبون بالاقرار بان احباءهم قد قُتلوا ولايمكن اعتبارهم احياء . ان الاقرار بالخسارة ليس مسألة عاطفية فقط ، لانها في المجتمع الذكوري في العراق تترتب عليها عواقب كثيرة

وفي اغلب الحالات ، اذا لم يُعلن عن وفاة رب العائلة من قبل الحكومة رسميا فان الزوجة لا يمكنها تحصيل المردودات مثل اقامة الجنازة أو الزواج ثانية ، او السماح لها بالدخول الى حساب العائلة المصرفي والذي غالبا ما يكون باسم الزوج الابعد مرور اربع سنوات. ويقول احد موظفي الطب العدلي ان البعض من العوائل لجأت للادعاء بان بعض الجثث تعود لاحبائهم ، على الرغم من معرفتهم انها ليست كذلك ، وبذلك تتمكن الزوجة من الوصول الى مدخرات زوجها المتوفى لتتمكن من مواصلة العيش. وقال السيد كامل أمين المدير في وزارة حقوق الانسان / الوكالة المسؤولة عن مساعدة الناس لتعقب آثار المفقودين، انه يعتقد انه يتوجب فعل المزيد لاغاثة عوائل الذين اختفوا ، خصوصا العوائل التي فقدت معيليها. وأضاف السيد امين ان وزارته فعلت ما باستطاعتها في التعامل مع ملف ثقيل وان « الحكومة مسؤولة اخلاقيا امام هذه العائلات ، واننا نعتقد ان اكثر المفقودين قُتلوا على يد الارهابيين ، لكن النظام القانوني بحاجة الى أدلة «.

ووفقا لمنظمات المساعدات والحكومة فان هناك اسباباً متنوعة تسببت في تأخير حل هذه القضايا ، ذلك ان العراق يمتلك مختبرا واحدا لتحليل الحمض النـووي وقـدرة محـدودة في حفظ العينات . وتقريبا فان نصف محافظات العراق ليس فيها متخصصون جنائيون في علم الامراض وكذلك فان نقص التعاون بين الوكالات الحكومية يعني ان الجيش والشرطة كثيرا ما ينقلان الجثث من القبور قبل اشعار وزارة حقوق الانسان اولا ، وهذا يتسبب بفقدان ادلة تعريفية ثمينة اثناء هذه العملية.

عن صحيفة النيويورك تايمز الامريكية